

إصدار سندات اقتراض تابعة – المبلغ الإجمالي للعملية: 900.000.000 درهم

شطر "أ" سندات تابعة مدرجة بسعر قابل للتعديل	شطر "ب" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	شطر "ج" سندات تابعة غير مدرجة بسعر قابل للتعديل	شطر "د" سندات تابعة غير مدرجة بسعر ثابت
المبلغ الأقصى للشطر	900.000.000 درهم	900.000.000 درهم	900.000.000 درهم
عدد السندات	9.000	9.000	9.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
المدة	7 سنوات	7 سنوات	7 سنوات
سعر الفائدة الاسمي	سعر قابل للتعديل سنوياً، استناداً إلى السعر الكامل لـ 52 أسبوعاً ("السعر النقدي")، والمُحدّد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات الخزينة، تُضاف إليه منحة تتراوح ما بين 90 و 110 نقاط، أي بنسبة تبلغ ما بين 3,52% و 3,72% في السنة الأولى.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما أعلن عنه بنك المغرب يوم 2 نونبر 2015، بالإضافة إلى علاوة المخاطر بين 90 و 110 نقطة أساسية، أي ما بين 4,23% و 4,43%.	سعر قابل للتعديل سنوياً، استناداً إلى السعر الكامل لـ 52 أسبوعاً ("السعر النقدي")، والمُحدّد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات الخزينة، تُضاف إليه منحة تتراوح ما بين 90 و 110 نقاط، أي بنسبة تبلغ ما بين 3,52% و 3,72% في السنة الأولى.
منحة المُجازفة	ما بين 90 و 110 نقطة أساس	ما بين 90 و 110 نقطة أساس	ما بين 90 و 110 نقطة أساس
قيمة الإصدار	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
تداول السندات	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	قابلة للتداول بالتراضي (خارج البورصة)
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان
السداد	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي
طريقة التخصيص	"مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و "د"، ثم الشطرين "ب" و"ت"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "أ" و"ت"		

شطر "ج" سندات تابعة مدرجة بسعر قابل للتعديل	شطر "ح" سندات تابعة مدرجة بسعر ثابت	شطر "خ" سندات تابعة غير مدرجة بسعر قابل للتعديل	شطر "د" سندات تابعة غير مدرجة بسعر ثابت
المبلغ الأقصى للشطر	900.000.000 درهم	900.000.000 درهم	900.000.000 درهم
عدد السندات	9.000	9.000	9.000
القيمة الاسمية	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
المدة	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات
سعر الفائدة الاسمي	سعر قابل للتعديل سنوياً، استناداً إلى السعر الكامل لـ 52 أسبوعاً ("السعر النقدي")، والمُحدّد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات الخزينة، تُضاف إليه منحة تتراوح ما بين 100 و 120 نقاط، أي بنسبة تبلغ ما بين 3,62% و 3,82% في السنة الأولى.	سعر ثابت: بالرجوع إلى سعر يحدد اعتماداً على سندات الخزينة لمدة 7 سنوات المحسوب على طريقة الاستيفاء الخطي بناء على المنحنى الثانوي للأسعار المرجعية للسوق كما أعلن عنه بنك المغرب يوم 2 نونبر 2015، بالإضافة إلى علاوة المخاطر بين 100 و 120 نقطة أساسية، أي ما بين 4,60% و 4,80%.	سعر قابل للتعديل سنوياً، استناداً إلى السعر الكامل لـ 52 أسبوعاً ("السعر النقدي")، والمُحدّد بالرجوع إلى منحنى سعر الفائدة المرجعي في السوق الثانوية لسندات الخزينة، تُضاف إليه منحة تتراوح ما بين 100 و 120 نقاط، أي بنسبة تبلغ ما بين 3,62% و 3,82% في السنة الأولى.
منحة المُجازفة	ما بين 100 و 120 نقطة أساس	ما بين 100 و 120 نقطة أساس	ما بين 100 و 120 نقطة أساس
تداول السندات	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء	قابلة للتداول بالتراضي (خارج البورصة)
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان
قيمة الإصدار	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
السداد	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي
طريقة التخصيص	"مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين "ح" و "د"، ثم الشطرين "ب" و"ت"، ثم الشطرين "ج" و"خ" وأخيراً للشطرين "أ" و"ت"		

مدة الاكتتاب: من 16 إلى 19 نونبر 2015 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي والمعنيين على النحو الوارد في بيان المعلومات

المستشار المالي والمنتسق العام للعملية	شركاء في الاستشارة المالية
	  
الهيئة المكلفة بتسجيل العملية في البورصة ومحل المخابرة بشأن الخدمات المالية	هيئة مكلفة بالتوظيف
	   

تأشيرة مجلس القيم المنقولة

طبقاً لمقتضيات منشور مجلس القيم المنقولة، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 93- 212- 1 والصادر في 21 شتنبر 1993 والمتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنويين التي تدعو العموم إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتهما كما تم تعديله وتميمه، قام مجلس القيم المنقولة بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 05 نونبر 2015 تحت المرجع رقم VI/EM/030/2015.

تنبيه

تم التأشير على بيان المعلومات المتعلقة بإصدار سندات إقراض تابعة للقرض الفلاحي للمغرب من طرف مجلس القيم المنقولة بتاريخ 5 نونبر 2015.

نصّ بيان المعلومات الكامل موضوع رهن إشارة العموم في كلّ وقت في المقر الرئيسي للقرض الفلاحي للمغرب أو متوفر لدى المستشارين الماليين :

▪ Atlas Capital Finance :88، زنقة المراكشي، حي هيبودروم - الدار البيضاء. (الهاتف: 05.22.23.76.02).

▪ Capital Trust Finance :50، شارع الراشدي - الدار البيضاء. (الهاتف: 05.22.46.63.50).

▪ Valoris Corporate Finance :355، طريق الجديدة - الدار البيضاء. (الهاتف: 05.22.23.97.60).

- كما يُوضع رهن إشارة العموم على الموقع الإلكتروني لمجلس القيم المنقولة www.cdvm.gov.ma
- كما يُمكن الاطلاع عليه في المقر الرئيسي لبورصة الدار البيضاء و في الموقع الإلكتروني للبورصة .

I- تقديم العملية

1. أهداف العملية

من خلال هذه العملية، يهدف القرض الفلاحي للمغرب إلى:

- ✔ تغطية احتياجات خزينة البنك تحسباً لسداد القروض المالية والديون الثانوية التي يصل أجل استحقاقها.
- ✔ تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الراهنة وبالتالي تعزيز النسب الاحترازية (الملاءة والسيولة).
- ✔ تحسين دعم الميزانية بالرفع من مدة مواردها.

2. هيكلية العملية

يصلُ المبلغ الإجمالي لعملية الإصدار الواردة في بيان المعلومات إلى 900.000.000 درهم. وسيتم تقسيمه على 8 أشرطة:

- الشطر 'أ': سعر قابل للتعديل سنوياً، مدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 900.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ب': سعر ثابت، مدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 900.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ت': سعر قابل للتعديل سنوياً، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 900.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ث': سعر ثابت، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 7 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 900.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ج': سعر قابل للتعديل سنوياً، مدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 900.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'ح': سعر ثابت ومدرج ببورصة الدار البيضاء. سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 900.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'خ': سعر قابل للتعديل سنوياً، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 900.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.
- الشطر 'د': سعر ثابت، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). سيتم سداد هذا الشطر في النهاية على مدى 10 سنوات وسيهم مبلغاً إجماليًا بقيمة 900.000.000 درهم بقيمة اسمية تبلغ 100.000 درهم لكل سند تابعي.

لا ينبغي في أي حال من الأحوال أن يتعدى المبلغ الإجمالي المُخصص للأشرطة الثمانية السالفة الذكر 900.000.000 درهم.

يقصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي والمعنيين على النحو الوارد في بيان المعلومات.

الهدف من وراء حصر الاكتتاب فقط على المستثمرين المؤهلين حسب القانون المغربي هو تسهيل عملية إدارة الاكتتاب داخل السوق الأولي. في حين يبقى في مقدور أي مستثمر يرغب في اقتناء سندات أن يشتريها من السوق الثانوي.

3. معلومات حول السندات المُقرر إصدارها

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي و السند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين

خصائص سندات الشطر 'أ': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، مُدرجة في بورصة الدار البيضاء بسعر قابل للتعديل.

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكبير) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	900.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	9.000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الإقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 16 إلى 19 نونبر 2015 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 نونبر 2015
تاريخ الاستحقاق	27 نونبر 2022
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 90 و 110 نقطة أساس
	سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.

سعر الفائدة الاسمي

خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 02 نونبر 2015 ويزداد هذا المعدل بنسبة 90 إلى 110 نقاط أساسية كمنحة مجازفة، أي ما بين 3,52% و 3,72%. وفي تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناجم بمنحة مجازفة تعادل 90 إلى 110 نقاط نقطة أساسية ويتم إبلاغ البورصة من قبل القرض الفلاحي للمغرب قبل ما لا يقل عن 5 أيام تداول قبل تاريخ مرور سنة.

طريقة حساب المعدل المرجعي

سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً، بالرجوع إلى المعدل المنحنى الثانوي لسندات الخزينة (52 أسبوعا معدل نقدي) التي ينشرها بنك المغرب ويزداد هذا المعدل بنسبة 90 إلى 110 نقطة أساس كمنحة مجازفة. خلال السنة الأولى، سعر الفائدة الاسمي سيكون ما بين 3,52% و 3,72%.

الفوائد

يتم صرف الفوائد سنوياً في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 27 نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 27 نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي :
(القيمة الاسمية * السعر الاسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).

طريقة التخصيص

مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات

	يسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات يسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.
بند الاستيعاب التماثلي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'أ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتسبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالاً وفوائداً، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. وفي حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقاً للقرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأتمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقاً أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التنقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.
تداول السندات	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر "أ" قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر "أ".
إدراج السندات	سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر "أ"، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويحدد تاريخ إدراجها في 24 نونبر 2015 بمقصورة السندات تحت الرمز 990189 الشريط OB189 . ولإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.
مسطرة الإدراج الأول	سيتم الإدراج في الحصة "أ" من خلال إدراج مباشر طبقاً للمادتين 1.2.6 و 1.2.22 من النظام العام لبورصة القيم.
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 95-17، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي و السند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين

خصائص سندات الشطر 'ب': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، مُدرجة في بورصة الدار البيضاء بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	900.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	9.000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 16 إلى 19 نونبر 2015 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 نونبر 2015
تاريخ الاستحقاق	27 نونبر 2022
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 90 و110 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	سعر فائدة ثابت. سعر الفائدة الاسمي الثابت ما بين 4,23% و 4,43%.
طريقة حساب المعدل المرجعي	تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 7 سنوات تحسب من المنحى الثانوي من سندات الخزينة بتاريخ 2 نونبر 2015 تضاف اليه منحة المجازفة 90 و110 نقطة أساس ، نسبة ما بين 4,23% و 4,43%.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع ، أي في 27 نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 27 نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة لتقانيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه

<p>دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.</p>	<p>بند الاستيعاب التمثالي</p>
<p>لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر ' ب ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.</p>	<p>بند الاستيعاب التمثالي</p>
<p>يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائد، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا القرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.</p>	<p>رتبة السلف</p>
<p>يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، ألا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.</p>	<p>المحافظة على رتبة السلف</p>
<p>لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.</p>	<p>ضمان السداد</p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.</p>	<p>التنقيط</p>
<p>تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر " ب " قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر " ب ".</p>	<p>تداول السندات</p>
<p>سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر " ب "، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويُحدّد تاريخ إدراجها في 24 نونبر 2015 بمقصورة السندات تحت الرمز 990190 الشريط OB190. وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للأشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.</p>	<p>إدراج السندات</p>
<p>سيتم الإدراج في الحصة " ب " من خلال إدراج مباشر طبقا للمادتين 1.2.6 و 1.2.22 من النظام العام لبورصة القيم.</p>	<p>مسطرة الإدراج الأول</p>
<p>طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.</p>	<p>تمثيل حاملي السندات</p>
<p>القانون المغربي</p>	<p>القانون المطبق</p>
<p>المحكمة التجارية للرباط</p>	<p>المحكمة المختصة</p>

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي و السند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين

خصائص سندات الشطر 'ت': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر قابل للتعديل

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	900.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	9.000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الإقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 16 إلى 19 نونبر 2015 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 نونبر 2015
تاريخ الاستحقاق	27 نونبر 2022
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 90 و110 نقطة أساس
	سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.

خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 2 نونبر 2015 ويزداد هذا المعدل بنسبة 90 إلى 110 نقاط أساسية كمنحة مجازفة، أي ما بين 3,52% و 3,72%. و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناجم بمنحة مجازفة تعادل 90 إلى 110 نقاط نقطة أساسية ويتم إبلاغ البورصة من قبل القرض الفلاحي للمغرب قبل ما لا يقل عن 5 أيام تداول قبل تاريخ مرور سنة.

سعر الفائدة الإسمي

سعر فائدة قابل للتعديل سنويا، بالرجوع إلى المعدل المنحنى الثانوي لسندات الخزينة (52 أسبوعا معدل نقدي) التي ينشرها بنك المغرب ويزداد هذا المعدل بنسبة 90 إلى 110 نقطة أساس كمنحة مجازفة. خلال السنة الأولى، سعر الفائدة الاسمي سيكون ما بين 3,52% و 3,72%.

طريقة حساب المعدل المرجعي

يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 27 نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 27 نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الإسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي :
(القيمة الاسمية * السعر الإسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).

الفوائد

مناقضة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).

طريقة التخصيص

تسدد ديون سندات الإقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الإقتراض

سداد الرأسمال

التابعة تلقانيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.	
يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.	السداد المبكر
لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر ' ت ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.	بند الاستيعاب التماثلي
يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائد، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا لقرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.	رتبة السلف
يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأ تمتح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.	المحافظة على رتبة السلف
لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.	ضمان السداد
لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.	التنقيط
تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر "ت" قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد يفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر "ت".	تداول السندات
طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكثلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.	تمثيل حاملي السندات
القانون المغربي	القانون المطبق
المحكمة التجارية للرباط	المحكمة المختصة

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي و السند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين

خصائص سندات الشطر 'ث': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 7 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	900.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	9.000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	7 سنوات
مدة الاكتتاب	من 16 إلى 19 نونبر 2015 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 نونبر 2015
تاريخ الاستحقاق	27 نونبر 2025
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 90 و 110 نقطة أساس
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة ثابت. سعر الفائدة الإسمي الثابت ما بين 4,23% و 4,43%.
طريقة حساب المعدّل المرجعي	تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 7 سنوات تحسب من المنحى الثانوي من سندات الخزينة بتاريخ 2 نونبر 2015 تصاف اليه منحة المجازفة 90 و 110 نقطة أساس ، نسبة ما بين 4,23% و 4,43%.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 27 نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 27 نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الإسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.

بند الاستيعاب التماثلي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر ' ث ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائد، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا لقرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأ تمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التنقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.
تداول السندات	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر ' ث ' قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج بورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر ' ث '.
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكثلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي و السند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين

خصائص سندات الشطر 'ج': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات، مُدرجة ببورصة الدار البيضاء، بسعر قابل للتعديل سنوياً

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	900.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	9.000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 16 إلى 19 نونبر 2015 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 نونبر 2015
تاريخ الاستحقاق	27 نونبر 2025
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 100 و 120 نقطة أساس

سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً.

خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 2 نونبر 2015 ويزداد هذا المعدل بنسبة 100 إلى 120 نقاط أساسية كمنحة مجازفة، أي ما بين 3,62% و 3,82%. و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناجم بمنحة مجازفة تعادل 100 إلى 120 نقاط نقطة أساسية ويتم إبلاغ البورصة من قبل القرض الفلاحي للمغرب قبل ما لا يقل عن 5 أيام تداول قبل تاريخ مرور سنة.

سعر الفائدة الإسمي

سعر فائدة قابل للتعديل سنوياً، بالرجوع إلى المعدل المنحنى الثانوي لسندات الخزينة (52 أسبوعا معدل نقدي) التي ينشرها بنك المغرب ويزداد هذا المعدل بنسبة 100 إلى 120 نقطة أساس كمنحة مجازفة. خلال السنة الأولى، سعر الفائدة الاسمي سيكون ما بين 3,62% و 3,82%.

طريقة حساب المعدل المرجعي

يتم صرف الفوائد سنوياً في ذكرى تاريخ الانتفاع، أي في 27 نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 27 نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الإسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي :
(القيمة الإسمية * السعر الإسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).

الفوائد

مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ج' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).

طريقة التخصيص

تسدد ديون سندات الإقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الإقتراض

سداد الرأسمال

التابعة تلقائياً إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.	
يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.	السداد المبكر
لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'أ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.	بند الاستيعاب التماثلي
يخضع الرأسمال والفوائد لبدن التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالاً وفوائداً، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. وفي حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقاً لقرض لفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.	رتبة السلف
يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأتمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقاً أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.	المحافظة على رتبة السلف
لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.	ضمان السداد
لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.	التنقيط
تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر " ج " قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشطر ' ج'.	تداول السندات
سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر " ج "، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويحدد تاريخ إدراجها في 24 نونبر 2015 بمقصورة السندات تحت الرمز 990191 الشريط OB191. وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للشطر "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.	إدراج السندات
سيتم الإدراج في الحصة " ج " من خلال إدراج مباشر طبقاً للمادتين 1.2.22 و 1.2.6 من النظام العام لبورصة القيم.	مسطرة الإدراج الأول
طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 95-17، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.	تمثيل حاملي السندات
	القانون المطبق
	المحكمة المختصة
القانون المغربي	
المحكمة التجارية للرباط	

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي و السند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين

خصائص سندات الشطر ' ح ': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات مُدرجة ببورصة الدار البيضاء بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكبير) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	900.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	9.000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 16 إلى 19 نونبر 2015 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 نونبر 2015
تاريخ الاستحقاق	27 نونبر 2025
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 100 و 120 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	سعر فائدة ثابت. سعر الفائدة الاسمي الثابت ما بين 4,60% و 4,80% .
طريقة حساب المعدل المرجعي	تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 10 سنوات تحسب من المنحى الثانوي من سندات الخزينة بتاريخ 2 نونبر 2015 تصاف اليه منحة المجازفة ما بين 100 و 120 نقطة أساس ، نسبة ما بين 4,60% و 4,80% .
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الانتفاع، أي في 27 نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 27 نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الاقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.

بند الاستيعاب التامثلي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشرط 'أ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائدا، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا لقرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأ تمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمتع نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التنقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.
تداول السندات	تعتبر السندات التابعة المخصصة للشرط " ح " قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة للشرط " ح " .
إدراج السندات	سيتم إدراج السندات التابعة من الشرط " ح " ، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويحدد تاريخ إدراجها في 24 نونبر 2015 بمقصورة السندات تحت الرمز 990192 الشريط OB192. وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب على المبلغ الإجمالي المخصص للشرط "أ" و"ب" و"ج" و"ح" أن يفوق أو يساوي 20.000.000 درهم. وإذا كان المبلغ المخصص للشرط "أ" و"ب" و"ج" و"ح" عند تاريخ إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20.000.000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الحصص.
مسطرة الإدراج الأول	سيتم الإدراج في الحصة " ح " من خلال إدراج مباشر طبقا للمادتين 1.2.22 و 1.2.6 من النظام العام لبورصة القيم.
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للشرط من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي و السند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين

خصائص سندات الشطر ' خ ': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر قابل للتعديل سنويا

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليز) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	900.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	9.000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 16 إلى 19 نونبر 2015 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 نونبر 2015
تاريخ الاستحقاق	27 نونبر 2025
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 100 و 120 نقطة أساس

سعر فائدة قابل للتعديل سنويا.

خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الاسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 2 نونبر 2015 ويزداد هذا المعدل بنسبة 100 إلى 120 نقاط أساسية كمنحة مجازفة، أي ما بين 3,62% و 3,82%. و في تاريخ مرور سنة من كل عام، يكون السعر المرجعي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (المعدل النقدي) بالرجوع إلى آخر منحنى ثانوي لسندات الخزينة الصادرة عن بنك المغرب والذي يسبق تاريخ مرور سنة القسيمة على الأقل بخمسة أيام تداول. ويتم رفع سعر الفائدة المرجعي الناجم بمنحة مجازفة تعادل 100 إلى 120 نقاط نقطة أساسية ويتم إبلاغ البورصة من قبل القرض الفلاحي للمغرب قبل ما لا يقل عن 5 أيام تداول قبل تاريخ مرور سنة.

سعر الفائدة الإسمي

سعر فائدة قابل للتعديل سنويا، بالرجوع إلى المعدل المنحنى الثانوي لسندات الخزينة (52 أسبوعا معدل نقدي) التي ينشرها بنك المغرب ويزداد هذا المعدل بنسبة 100 إلى 120 نقطة أساس كمنحة مجازفة. خلال السنة الأولى، سعر الفائدة الإسمي سيكون ما بين 3,62% و 3,82%.

طريقة حساب المعدل المرجعي

يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الانتفاع، أي في 27 نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 27 نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الإسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي :
(القيمة الإسمية * السعر الإسمي * (عدد الأيام/360 يوم)).

الفوائد

مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنويا) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنويا).

طريقة التخصيص

تسدد ديون سندات الإقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الإقتراض

سداد الراسمال

التابعة تلقانيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.	
يتمتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب.	السداد المبكر
لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر ' خ ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.	بند الاستيعاب التماثلي
يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائدا، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا لقرض الفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.	رتبة السلف
يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأ تمتع لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.	المحافظة على رتبة السلف
لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.	ضمان السداد
لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.	التنقيط
تعدّ سندات الشطر ' خ ' قابلة للتداول بالتراضي (غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء). لا توجد أية قيود مفروضة من قبل شروط إصدار سندات الشطر ' خ ' قابلة للتراضي بحرية	تداول السندات
طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.	تمثيل حاملي السندات
القانون المغربي	القانون المطبق
المحكمة التجارية للرباط	المحكمة المختصة

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي و السند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين

خصائص سندات الشطر ' د ': سندات تابعة قابلة للسداد في النهاية على مدى 10 سنوات، قابل للتداول بالتراضي (غير مدرج ببورصة الدار البيضاء)، بسعر ثابت

طبيعة السندات	سندات إقتراض تابعة مجردة من طابعها المادي عبر تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليز) و المقيدة في حسابات لدى المخرطين المؤهلين.
الشكل القانوني للسندات	سندات لحاملها
سقف الحصة	900.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	9.000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100.000 درهم
مدة الإقتراض	10 سنوات
مدة الاكتتاب	من 16 إلى 19 نونبر 2015 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 نونبر 2015
تاريخ الاستحقاق	27 نونبر 2025
سعر الإصدار	100.000 درهم
منحة المجازفة	ما بين 100 و 120 نقطة أساس
سعر الفائدة الاسمي	سعر فائدة ثابت. سعر الفائدة الاسمي الثابت ما بين 4,60% و 4,80% .
طريقة حساب المعدل المرجعي	تحدد نسبة الفائدة الاسمية اعتمادا على سعر الفائدة 10 سنوات تحسب من المنحى الثانوي من سندات الخزينة بتاريخ 2 نونبر 2015 تصاف اليه منحة المجازفة ما بين 100 و 120 نقطة أساس ، نسبة ما بين 4,60% و 4,80%.
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا في ذكرى تاريخ الإنتفاع، أي في 27 نونبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 27 نونبر إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. أما فيما يتعلق بمراجعة السعر الاسمي السنوي، فسيتم احتساب الفوائد على أساس نقدي، أي : (القيمة الاسمية * السعر الاسمي).
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية تعطى فيها الأولوية للشطرين 'ح' و'د' (على مدة 10 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ب' و'ث' (على مدة 7 سنوات بسعر ثابت)، ثم الشطرين 'ج' و'خ' (على مدة 10 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً) ثم الشطرين 'أ' و'ت' (على مدة 7 سنوات بسعر قابل للتعديل سنوياً).
سداد الرأسمال	تسدد ديون سندات الإقتراض التابعة للقرض الفلاحي للمغرب كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الإقتراض التابعة تلقائيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل القرض الفلاحي للمغرب في حقوقها وواجباتها. ويكون سداد الرأسمال في حال التصفية تابعا لجميع الديون الأخرى.
السداد المبكر	يمنتع القرض الفلاحي للمغرب، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الإقتراض التابعة موضوع الإصدار. بيد أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات الثانوية في السوق الثانوية بحيث تكون عمليات إعادة الشراء هذه دون عواقب على المكتتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للاستخدام. وتلغى السندات الثانوية التي يعاد شراؤها بهذا الشكل بعد موافقة بنك المغرب. إذا تم الإلغاء، يجب على المصدر إبلاغ بورصة الدار البيضاء بالسندات الملغاة.

بند الاستيعاب التماثلي	لا يمكن استيعاب السندات التابعة للشطر 'أ' موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق.
رتبة السلف	يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه السندات المالية رأسمالا وفوائدا، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد. و في حالة تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن يصدرها لاحقا القرض لفلاحي للمغرب سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.
المحافظة على رتبة السلف	يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالأتمتج لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.
ضمان السداد	لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن القرض الفلاحي للمغرب موضوع أية ضمانات معينة.
التنقيط	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط.
تداول السندات	تُعدّ سندات الشطر 'د' قابلة للتداول بالتراضي (غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء). لا توجد أية قيود مفروضة من قبل شروط إصدار سندات الشطر 'د' قابلة للتراضي بحرية.
تمثيل حاملي السندات	طبقاً للمادة 299 الفقرة الأولى والمادة 300 الفقرتان الأولى والثانية من القانون رقم 17-95، يُقرر مجلس الإدارة الجماعية تعيين السيد محمد حديد كوكيل مؤقت لحاملي السندات للأشطر من 'أ' إلى 'د'. سيكون التاريخ الفعلي لقرار التعيين هذا هو موعد فتح الاكتتاب للسندات. كما يلتزم مجلس الإدارة الجماعية بالدعوة إلى الجمع العام لحاملي السندات من أجل تعيين الممثل النهائي لكتلة السندات من أجل قدره سنة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للرباط

4. الإدراج في البورصة

سيتم إدراج السندات التابعة من الأشطر 'أ'، 'ب'، 'ج' و'ح' في إطار هذا القرض بحث تكون قابلة للتراضي في مقصورة السندات لبورصة الدار البيضاء.

تاريخ الإدراج في البورصة	24 نونبر 2015
الرمز	الشطر 'أ': 990189 الشطر 'ب': 990190 الشطر 'ج': 990191 الشطر 'ح': 990192
الشريط	الشطر 'أ': OB189 الشطر 'ب': OB190 الشطر 'ج': OB191 الشطر 'ح': OB192
طريقة الإدراج	بالتحديد (Au fixing)
مسطرة الإدراج الأول	إدراج مباشر
المؤسسة المركزة لأوامر الاكتتاب	Capital Trust Securities
المؤسسة المسؤولة على تسجيل العملية في البورصة	M.S.IN.

5. الجدول الزمني للعملية

الترتيب	المراحل	الأجل
1	توصل بورصة الدار البيضاء بملف كامل عن العملية	الأربعاء 28/10/2015
2	إصدار بورصة الدار البيضاء للإشعار بالموافقة	الخميس 05/11/2015
3	توصل بورصة الدار البيضاء ببيان المعلومات مؤشر عليه من طرف مجلس القيم المنقولة	الخميس 05/11/2015
4	نشر الإعلان المتعلق بإدراج السندات المصدرة بنشرة الإدراج	الاثنين 09/11/2015
5	نشر ملخص بيان المعلومات	الاثنين 09/11/2015
6	فتح مرحلة الاكتتاب	الاثنين 16/11/2015
7	إغلاق مرحلة الاكتتاب	الخميس 19/11/2015
8	استقبال بورصة الدار البيضاء للنتائج العملية	الجمعة 20/11/2015
9	إدراج السندات تسجيل العملية في البورصة الإعلان عن نتائج العملية بنشرة الإدراج	الثلاثاء 24/11/2015
10	التسليم/التسديد	الجمعة 27/11/2015
11	نشر نتائج العملية	الجمعة 27/11/2015

6. الشركة الموظفة والوسطاء الماليين

العنوان	الإسم	أصناف الوسطاء الماليين
ساحة العلويين - صندوق البريد 49 - 10000 الرباط	القرض الفلاحي للمغرب	المستشار والمنسق العام للعملية
88، زنقة المراكشي - حي هيبودروم - 20100 الدار البيضاء	Atlas Capital Finance	الشركاء في الاستشارة المالية
50، شارع الراشدي - الدار البيضاء	Capital Trust Finance	
355 طريق الجديدة - الدار البيضاء	Valoris Corporate Finance	
شارع الجيش الملكي، مركب الحبوس، الطابق الخامس - برج B - الدار البيضاء	Valoris Securities	الهيئة الموظفة، قائد نقابة التوظيف ومركز أوامر الاكتتاب
88، زنقة المراكشي - حي هيبودروم - 20100 الدار البيضاء	Atlas Capital Bourse	الهيئة المكلفة بالتوظيف، شركاء في قيادة نقابة التوظيف
50، شارع الراشدي - الدار البيضاء	Capital Trust securities	
ساحة العلويين - صندوق البريد 49 - 10000 الرباط	القرض الفلاحي للمغرب	الهيئة المكلفة بالتوظيف
عمارة زنيث، إقامة توفيق، سيدي معروف - الدار البيضاء	M.S.IN.	المؤسسة التي تسهر على الخدمات المالية للمصدر، والمكلفة بتسجيل العملية في البورصة

II- تقديم القرض الفلاحي للمغرب

1. معلومات عامة

اسم الشركة	القرض الفلاحي للمغرب
المقر الرئيسي	ساحة العلويين - صندوق البريد 49 - 10000 الرباط
الهاتف/الفاكس	الهاتف: 26 إلى 0537 20 82 19 الفاكس: 0537 70 78 32
الموقع الإلكتروني	www.creditagricole.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة.
تاريخ التأسيس	04/12/1961
تاريخ تحويلها إلى شركة مجهولة	18 دجنبر 2003 بعد نشر الطهير الشريف رقم 1-03-221 الصادر بتاريخ 16 من رمضان 1424 والذي سُمي بظهير إصلاح القرض الفلاحي والذي على غرارهِ تم تحويل مؤسسة القرض الفلاحي من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة.
مدة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	السجل التجاري 58873 / الرباط
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
أغراض الشركة	<p>وفقاً للمادة 3 من القانون الداخلي للقرض الفلاحي للمغرب، تتجلى أهداف هذه الشركة في:</p> <p>1. المهمة الأساسية:</p> <p>تتجلى المهمة الأساسية للقرض الفلاحي المغربي في تمويل الفلاحة والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي بهدف:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تسهيل وصول المزارعين إلى وسائل استغلال حديثة ومُدرة للأرباح. ▪ تعبئة المدخرات الوطنية لصالح التنمية القروية. ▪ تطوير الخدمات المصرفية لدى المزارعين والمناطق الريفية من خلال تقديم خدمات بنكية مناسبة. ▪ دعم إنشاء المشاريع الزراعية من خلال تحسين حصولها على القروض. ▪ تعزيز الاستشارة والخبرة لصالح المزارعين لزيادة إنتاجهم. ▪ تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال إدخال الصناعة الزراعية والتسويق. ▪ دعم الاقتصاد الاجتماعي للإنتاج والخدمات المرتبطة بالاقتصاد القروي. <p>كما يُمكن أن تكون الشركة مسؤولة على جميع المهام التي تهتم الشأن الوطني أو الإقليمي المرتبط بالفلاحة والتنمية القروية.</p> <p>2. مهام الخدمة العامة:</p> <p>يضمّن القرض الفلاحي للمغرب لصالح الدولة وفقاً لقرارات الحكومة، مهام الخدمة العامة عبر تنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة 4 من القانون رقم 15-99. لهذا الغرض، يُمكن للشركة عقد اتفاقيات مع الدولة لتنفيذ عمليات بدأتها هذه الأخيرة فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد القروي، والدعم أو الأنشطة الزراعية.</p> <p>تُحدّد هذه الاتفاقيات القطاعات، المستفيدين، الشروط، الأحكام بالإضافة إلى الموارد ويمكن أن تتضمن على وجه الخصوص العمليات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ اتفاقيات تمويل الاستغلال الزراعي بشقيه، الصغير والمتوسط ويُمكن أن تمتد إلى الاستغلالات الزراعية الكبرى في الحالات التي تحددها النصوص التنظيمية. ▪ الاتفاقيات الضرورية لإعادة جدولة القروض الممنوحة للمزارعين في

<p>الظروف الاستثنائية.</p> <ul style="list-style-type: none"> جميع العمليات، المساعدات، الأقساط أو أسعار الفائدة المقررة من قبل الدولة. <p>3. العمليات البنكية الشاملة:</p> <p>يُمكن للبنك أن يقوم كما جرت عليه العادة بجميع العمليات التي تقوم بها البنوك وفقاً لمقتضيات الظهير الشريف الحامل للقانون رقم 1-93-147 والصادر بتاريخ 15 محرم 1414 (6 يوليوز 1993) والمتعلق بممارسة نشاط المؤسسات الائتمانية ومراقبتها ونظامها الأساسي.</p> <p>4. عمليات أخرى:</p> <p>يُمكن للبنك عموماً القيام بجميع العمليات البنكية، المالية، التجارية، والصناعية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بغرضها كشركة والتي من شأنها تسهيل التنمية.</p>	
<p>استناداً إلى شكلها القانوني، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب باعتبارها شركة مساهمة بمجلس إدارة جماعي ومجلس مراقبة لمقتضيات القانون رقم 95/17 المتعلق بالشركات المساهمة كما تمّ تعديله وتتميمه بالقانون رقم 20-05 الصادر بموجب الظهير رقم 1-08-18 الصادر بتاريخ 23 ماي 2008:</p> <p>من خلال نشاطها، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب لـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> القانون رقم 15-99 المتعلق بإصلاح القرض الفلاحي. الظهير رقم 1-14-193 الصادر بتاريخ 24 دجنبر 2014 بمثابة القانون رقم 103-12 المرتبط بالمؤسسات الائتمانية والهيئات المماثلة. <p>من خلال العملية التي تُشكل موضوع بيان المعلومات هذا، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب لـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> الظهير الشريف رقم 1-93-212 الصادر بتاريخ 21 شتنبر 1993 بمثابة قانون والمتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنويين والتي تعتمد على الاكتتاب العام بصيغته المعدلة والمتممة بالقوانين رقم: 01-23 و05-36 و06-44. القانون 35-94 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول بصيغته المعدلة والمتممة بالقانون رقم 33-06. قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 1995 والمتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول بصيغته المعدلة بالقرارات: 00-692، 01-1311 و02-2232. النظام العام لمجلس القيم المنقولة بالصيغة التي أقرها وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-822 الصادر بتاريخ 14 أبريل 2008. الظهير الشريف رقم 1-96-246 الصادر بتاريخ 9 يناير 1997 بمثابة قانون رقم 35-96 المتعلق بإنشاء هيئة للإيداع المركزي وبوضع نظام عام لتسجيل بعض القيم بالحسابات بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم 02-43. النظام العام لهيأة الإيداع المركزي المصادق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 الصادر في 16 أبريل 1998 والمعدل بقرار وزير الاقتصاد والمالية والخصخصة والسياحة رقم 01-1961 بتاريخ 30 أكتوبر 2001. 	<p>النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على الشركة</p>
<p>677 227 4 الف درهم مكونة من 42 276 765 سهم بقيمة إسمية قدرها 100 درهم.</p>	<p>رأسمال الشركة بتاريخ 30/06/2015</p>
<p>يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة وخاصة الأنظمة الأساسية ومحاضر الجموع العامة وتقارير المفوضين والمستندات المحاسبية والقانونية التي ينص القانون على تبليغها بمقر القرض الفلاحي للمغرب.</p>	<p>الوثائق القانونية</p>
<p>يخضع القرض الفلاحي للمغرب للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10%).</p>	<p>النظام الضريبي</p>

2. معلومات حول رأسمال القرض الفلاحي للمغرب

بتاريخ 30 يونيو، تشكل رأسمال القرض الفلاحي للمغرب كما يلي:

يونيو 2015			المساهمون
عدد الأسهم	% من الرأسمال	% من حقوق التصويت	
31 780 365	75%	75%	الدولة المغربية
3 134 311	7%	7%	MAMDA
3 134 311	7%	7%	MCMA
4 227 678	10%	10%	CDG
42 276 765	100%	100%	المجموع

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

3. هيكل مساهمات القرض الفلاحي للمغرب

مجموع أسهم التي يحتفظ بها القرض الفلاحي للمغرب في 30/06/2015 هو 30 مساهمة لقيمة إجمالية صافية 377 مليون درهم مغربي، (يتوافق مع القيمة الدفترية في الملخص الإجمالي للقرض الفلاحي للمغرب).

شركة	قطاع الأعمال	رأس المال 31/12/2014 (درهم '000)	حصة مساهمة القرض الفلاحي %
الزراعة			
SNDE	زراعة	40 965	0,24%
SOGETA	زراعة	300	0,00%
SUNABEL	زراعة	190 173	0,38%
TAMWIL ALFELLAH	زراعة	125 000	100,00%
HALIOPOLIS	زراعة	71 000	20,00%
SONACOS	الصناعات الزراعية	160 000	0,98%
COMAPRA	الصناعات الزراعية	66 800	0,01%
SOCIETE LAITIERE CENTRALE DU NORD	الصناعات الزراعية	50 000	0,39%
AGRO-CONCEPT	الخدمات	1 000	32,99%
البنوك و المالية			
HOLDAGRO	بنك الأعمال	36 376	99,66%
SMAEX	تأمين	37 450	0,48%
DAR ADDAMANE	بنك	75 000	0,73%
AFREXIMBANK	بنك	6 432 900	0,12%
ASSALAF AL AKHDAR	شركة القروض الاستهلاكية	50 000	100,00%
AGRAM INVEST	صناديق الاستثمار	40 060	22,18%
IGRANE	صناديق الاستثمار	54 600	15,87%
FOND D'INVESTISSEMENT DE L'ORIENTAL	صناديق الاستثمار	150 000	7,17%
TARGA	صناديق الاستثمار	7 500	100,00%
ALTERMED MAGRHEB	صناديق الاستثمار	283 057	11,88%
FINEA	لأسواق تعهد	120 000	0,28%
CDG CAPITAL BOURSE	شركة وساطة مالية	15 000	26,67%
CAM GESTION	شركة تسيير	11 600	100,00%
REGIONAL GESTION	شركة تسيير	1 000	18,00%
FIROGEST	شركة تسيير	2 000	12,50%
MSIN	الخدمات	10 000	10,00%
الخدمات			
INTERBANK	الخدمات	11 500	18,00%
MAROCLEAR	الخدمات	20 000	1,80%
CENTRE MONETIQUE INTERBANCAIRE	الخدمات	98 200	10,18%
أخرى			
GCAMDOC	أرشفة	10 000	100,00%
SONADAC	تخطيط	358 245	4,62%

4. أنشطة القرض الفلاحي للمغرب

1.5.1. تطور المنتجات الائتمانية

تطورت المنتجات الائتمانية لعملاء القرض الفلاحي للمغرب على النحو التالي خلال السنوات المحددة في الجدول:

بملايين الدراهم	دجنبر 2012	دجنبر 2013	Var. 13/12	دجنبر 2014	Var. 14/13	يونيو 15	Var. 15/14
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمماثلة (1)	8 668	9 015	4,00%	7 477	-17,06%	6 979	-6,66%
% من مجموع الميزانية	11,82%	11,53%		9,01%		8,43%	
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمماثلة بالاطلاع	751	218	-70,97%	133	-39,05%	1 035	>100%
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمماثلة لأجل	7 917	8 796	11,10%	7 344	-16,51%	5 944	-19,06%
ودائع الزبائن (2)	52 020	54 431	4,63%	61 194	12,42%	61 019	-0,29%
% من مجموع الميزانية	70,95%	69,62%		73,72%		73,70%	
حسابات تحت الطلب دائنة	25 453	26 195	2,92%	25 716	-1,83%	25 661	-0,22%
حسابات الادخار	7 280	8 049	10,56%	9 096	13,01%	9 318	2,44%
ودائع لأجل	17 118	17 605	2,84%	24 510	39,22%	25 225	2,92%
حسابات أخرى دائنة	2 170	2 582	18,99%	1 871	-27,53%	815	-56,45%
مجموع الديون (1) + (2)	60 688	63 445	4,54%	68 671	8,24%	67 998	-0,98%

Source : CAM

2.5.1. تطور القروض

تطورت القروض لعملاء القرض الفلاحي للمغرب على النحو التالي خلال السنوات المحددة في الجدول:

بملايين الدراهم	دجنبر 2012	دجنبر 2013	Var. 13/12	دجنبر 2014	Var. 14/13	يونيو 15	Var. 15/14
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة (1)	1 515	1 801	18,88%	1 123	-37,63%	798	-28,97%
% من مجموع الميزانية	2,07%	2,30%		1,35%		0,96%	
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة بالاطلاع	107	403	>100%	116	-71,31%	252	>100%
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمماثلة لأجل	1 408	1 398	-0,70%	1 008	-27,92%	546	-45,81%
مستحقات على الزبائن (2)	54 159	57 096	5,42%	60 586	6,11%	60 109	-0,79%
% من مجموع الميزانية	73,86%	73,03%		72,99%		72,60%	
قروض الخزينة وقروض الاستهلاك	20 126	21 579	7,22%	22 614	4,80%	23 378	3,38%
قروض التجهيز	15 382	15 807	2,76%	16 878	6,78%	17 021	0,85%
قروض عقارية	13 943	15 033	7,82%	16 081	6,97%	15 812	-1,67%
قروض أخرى	4 708	4 678	-0,64%	5 012	7,15%	3 899	-22,22%
مجموع القروض (1) + (2)	55 674	58 897	5,79%	61 709	4,77%	60 907	-1,30%

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

III- معطيات مالية

1. حساب العائدات و التكاليف

30/06/2015	30/06/2014	2014	2013	2012	(درهم '000)
10 211	15 413	27 931	31 230	28 096	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
2 065 389	1 997 836	4 024 898	3 931 437	3 828 482	فوائد وعائدات على عمليات مع الزبناء
127 833	128 580	257 593	284 909	289 024	فوائد وعائدات مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية
9 873	14 070	17 274	18 701	13 462	عائدات على سندات الملكية
176 671	158 138	328 486	285 248	244 682	عمولات على تقديم خدمات
127 343	118 068	350 151	178 616	114 959	عائدات بنكية أخرى
2 517 320	2 432 106	5 006 333	4 730 140	4 518 705	عائدات الاستغلال البنكي
136 826	169 146	302 388	374 367	425 521	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
632 025	600 627	1 236 975	1 143 376	1 085 163	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
119 260	130 648	228 791	233 874	198 716	فوائد وتكاليف مماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية المصدره
114 322	70 531	278 091	133 667	151 054	تكاليف بنكية أخرى
1 002 433	970 951	2 046 245	1 885 285	1 860 454	تكاليف الاستغلال البنكي
1 514 887	1 461 155	2 960 088	2 844 856	2 658 250	صافي الإيرادات المصرفية
202 947	21	574	238 322	15 700	عائدات الاستغلال غير البنكية
23 056	20 990	41 000	23 343	13 430	تكاليف الاستغلال غير البنكية
457 549	436 516	919 646	874 607	808 178	تكاليف المستخدمين
11 807	9 842	30 683	28 702	27 940	الضرائب والرسوم
200 910	197 634	362 973	347 646	330 975	تكاليف خارجية
25 539	16 400	45 302	33 727	31 003	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
88 457	83 774	172 020	176 836	167 023	إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
784 262	744 166	1 530 624	1 461 517	1 365 119	التكاليف العامة للاستغلال
204 468	463 473	984 764	670 916	963 456	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثره
111 093	418 417	474 312	217 337	655 963	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
432 559	19 129	125 073	389 167	155 436	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
748 120	901 019	1 584 149	1 277 420	1 774 856	إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل
103 978	489 009	807 846	350 021	1 012 729	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثره
32 189	45 817	57 740	100 099	39 342	تحصيل الديون الهالكة
21 721	93 088	114 091	129 347	53 916	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
157 888	627 914	979 677	579 468	1 105 987	استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة
320 283	422 915	784 566	900 365	626 533	الأرباح الجارية
3 239	8 297	18 567	12 540	46 601	عائدات غير جارية
56 772	130 321	183 283	471 381	232 628	تكاليف غير جارية
266 750	300 891	619 850	441 523	440 507	الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
40 440	100 229	189 500	35 961	119 025	الضرائب على النتيجة
226 310	200 662	430 350	405 563	321 481	صافي الأرباح للسنة المالية

2. الملخص الإجمالي

30/06/2015	2014	2013	2012	(درهم '000)
2 513 528	1 914 156	1 995 112	3 594 367	القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة
797 883	1 123 228	1 800 573	1 514 715	ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
251 816	115 619	402 832	107 005	تحت الطلب
546 067	1 007 609	1 397 741	1 407 710	لأجل
60 109 492	60 585 976	57 096 241	54 159 203	حقوق على الزبناء
23 377 785	22 614 266	21 578 663	20 125 825	قروض الخزينة وقروض الإستهلاك
17 021 163	16 878 287	15 806 502	15 382 363	قروض التجهيز
15 811 800	16 081 121	15 032 804	13 942 830	قروض عقارية
3 898 744	5 012 302	4 678 273	4 708 186	قروض أخرى
7 163 683	7 636 735	5 077 337	2 285 824	أوراق مالية للتجار و استثمارية قابلة للتداول
1 194 246	196 904	1 349 170	1 360 373	سندات الخزينة وقيم مماثلة
220 474	101 385	73 096	541 069	سندات الدين الأخرى
5 748 964	7 338 447	3 655 071	384 382	سندات الملكية
3 112 370	2 353 919	3 135 070	2 508 061	أصول أخرى
6 284 995	6 378 980	6 435 388	6 492 188	سندات الاستثمار
6 284 995	6 378 980	6 435 388	6 492 188	سندات الخزينة وقيم مماثلة
				سندات الدين الأخرى
376 890	357 943	297 544	275 743	سندات المساهمة و استثمارات مماثلة
1 400	1 400			ديون ثانوية
				أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار
375 393	387 012	410 557	438 007	أصول ثابتة غير ملموسة
2 056 206	2 270 715	1 931 113	2 056 274	أصول ثابتة ملموسة
82 791 841	83 010 063	78 178 935	73 324 381	مجموع الأصول
30/06/2015	2014	2013	2012	(درهم '000)
				القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
6 979 092	7 477 039	9 014 520	8 668 115	ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة
1 035 053	132 872	218 180	750 995	تحت الطلب
5 944 039	7 344 166	8 796 341	7 917 120	لأجل
61 019 051	61 193 799	54 430 954	52 020 401	ودائع الزبناء
25 660 698	25 716 189	26 195 266	25 452 707	حسابات دائنة عند الطلب
9 318 045	9 096 226	8 048 508	7 279 943	حسابات التوفير
25 225 500	24 510 287	17 605 321	17 118 109	ودائع لأجل
814 808	1 871 097	2 581 859	2 169 642	حسابات أخرى دائنة
5 817 939	6 041 511	6 372 961	5 316 035	أوراق مديونية مصدرة
5 817 939	6 041 511	6 372 961	5 316 035	أوراق مديونية قابلة للتداول مصدرة
				اقتراضات سنديّة مصدرة
				أوراق مديونية أخرى مصدرة
950 006	971 188	1 242 789	733 257	خصوم أخرى
1 059 646	656 774	688 147	422 805	مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف

	7 157	7 157	7 157	7 157	
مخصصات احتياطية مقننة					
إعانات، صناديق عمومية مخصصة وصناديق الضمان الأخرى	947 762	924 079	1 226 238	1 366 006	
ديون تابعة		409 428	409 428	409 428	
فوارق إعادة التقييم					
أقساط مرتبطة بالرأسمال	1 455 506	1 443 120	1 443 120	1 443 120	
الرأسمال	4 227 677	3 818 248	3 818 248	3 818 248	
المساهمون، رأسمال غير مدفوع (-)		-180 000	-292 000	-292 000	
مرحل من جديد (+/-)	101 696	-588 192	-588 192	-909 673	
صافي الأرباح في انتظار التخصيص (+/-)		405 562			
صافي الأرباح للسنة المالية (+/-)	226 310	430 350	405 562	321 481	
مجموع الخصوم	82 791 841	83 010 063	78 178 935	73 324 381	

IV- معطيات مالية موطضة حسب المعايير الدولية

1. حساب العائدات و التكاليف الموطد

	30/06/2015	30/06/2014	2014	2013	(درهم '000)
الفوائد و منتجات موازية	2 271 775	2 185 372	4 409 698	4 351 679	
الفوائد و مصاريف موازية	903 558	903 581	1 777 551	1 777 846	
هامش على الفائدة	1 368 217	1 281 791	2 632 147	2 573 833	
الحوافز " على المنتجات "	181 325	161 624	337 068	293 058	
الحوافز على المصاريف	763	85	85	645	
الهامش على الحوافز	180 563	161 539	336 983	292 413	
الربح او الخسارة الصافية على الآلات المالية بقيمتها الصافية عن كل نتيجة	22 836	21 476	34 369	111 129	
الربح او الخسارة الصافية على الأصول المالية المتوفرة للبيع	109 028	87 069	244 263	11 602	
نتيجة للأنشطة الأسواق المالية	86 192	65 593	209 894	122 731	
منتجات من أنشطة أخرى	2 278	21 576	39 830	1 075	
مصاريف من أنشطة أخرى	60 296	72 125	167 761	64 630	
المنتج البنكي الصافي	1 576 954	1 458 374	3 051 093	2 925 422	
المصاريف العامة للاستغلال	749 332	709 362	1 449 370	1 372 277	
المبالغ المالية الموجهة لاستهلاك الديون و انخفاض قيمة الموجودات الملموسة و غير الملموسة	120 067	111 925	257 244	188 520	
الناتج الصافي للاستغلال	707 555	637 087	1 344 479	1 364 625	
تقييم الخطر	232 602	214 692	553 081	441 616	
مصاريف الاستغلال	474 952	422 394	791 399	923 009	
حصة الأرباح الصافية من اسهم الشركات الموضوعة رهن المعادلة		4	265	197	
الأرباح و الخسائر من الأصول الأخرى	15 204	82 786	86 255	388 630	
التغيرات في قيم فوارق الامتلاك					
الناتج قبل احتساب الضرائب	490 157	339 612	705 408	534 182	
الضرائب على الأرباح	168 803	90 874	183 778	110 477	
النتيجة الصافية	321 354	248 739	521 630	423 704	
الفوائد الهامشية	3 657	8 789	8 614	13 500	
حصة المجموعة	317 697	239 950	513 016	410 204	

2. الملخص الاجمالي المووط

30/06/2015	2014	2013	(درهم '000)
2 515 952	1 914 829	2 005 924	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
46 291	19 441	31 073	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
			أدوات التغطية المشتقة
7 272 237	7 724 959	5 191 663	الأصول المالية المتوفرة للبيع
743 441	1 131 828	1 658 914	القروض و السومات على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات الشبيهة لها
61 307 997	61 557 837	57 770 167	القروض و السومات على الزبائن
			فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
6 338 457	6 433 002	6 463 182	حسابات التوفير الموضوعه إلى أجل
96 509	41 781	100 666	أصول الضرائب الواجبة الأداء
157 243	135 053	106 996	أصول الضرائب المؤجلة الأداء
1 568 569	1 111 194	1 919 525	حسابات تسوية الوضعية، و أصول اخرى
			أصول غير جارية موجهة للتفويت
	13 207	9 421	المساهمة في شركات موضوعه رهن المعادلة
1 358 627	1 098 249	984 422	الاستثمار العقاري
2 953 746	2 903 398	2 588 138	الموجودات
82 703	91 380	110 270	الممتلكات العينية
302 522	302 522	302 522	فوارق التملك
84 744 294	84 478 680	79 242 885	مجموع الاصل

30/06/2015	2014	2013	(درهم '000)
			البنوك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
70 739	130 006	6 177	الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
			أدوات التغطية المشتقة
8 231 941	8 429 219	9 739 195	الديون اتجاه مؤسسات القروض المشابهة
60 962 159	61 179 716	54 425 980	الديون اتجاه الزبناء
			سندات المديونية المصدرة
5 817 939	6 041 511	6 372 961	سندات الدين التي تم اصدارها
			فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
196	198 546	36 051	الالتزامات الضريبية الحالية
652 887	504 624	487 199	الالتزامات الضريبية التي لم يحن أجل سدادها
1 077 711	597 694	1 387 181	حسابات تسوية الوضعيات و التزامات الضريبية الاخرى
			ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
			المخصصات الاحتياطية -تقنيات عقود التأمين
483 742	312 705	265 743	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف
49 096	15 488	19 382	صناديق ضمان خاصة
1 050 386	995 703	1 226 238	ديون ثانوية
5 672 202	5 479 816	5 367 816	رأسمال و الاحتياطي المتعلق به
331 360	51 101	-525 842	الإحتياطيات الموحدة
249 197	-22 049	-585 486	حصة المجموعة -
82 162	73 151	59 643	حصة الأقلويات -
22 584	20 920	11 099	المكاسب و الخسائر الكامنة أو المؤجلة

نتيجة السنة المالية	423 704	521 630	321 354
حصة المجموعة -	410 204	513 016	317 697
حصة الأقليات -	13 500	8 614	3 657
مجموع المبالغ المستحقة	79 242 885	84 478 680	84 744 294

V- عوامل المخاطر

يُدرج نظام تدبير المخاطر الخاص بالشركة العامة المغربية للأبنك في الإطار القانوني المعمول به وفي إطار أفضل الممارسات المقررة دولياً والتي تحدد بدقة العمليات الداخلية للمجموعة والخاصة بالمخاطر والمراقبة الداخلية. إن تدبير مخاطر القرض الفلاحي للمغرب موكول لمديرية الاعتمادات وتدبير المخاطر التي تُعتبر المكلفة بالإشراف والمراقبة وقياس المخاطر التي تتعرض لها المجموعة. أما مخاطر تسيير الودائع والاعتمادات ومخاطر السوق فهي تحت مسؤولية القطب المالي.

مخطر سعر الفائدة

يُعرّف مخطر سعر الفائدة بالأثر السلبي الذي يُمكن أن يحدث نتيجة حدوث تغيير في أسعار الفائدة على الوضع المالي للمؤسسة، وعلى كافة العمليات داخل وخارج الميزانية، باستثناء العمليات التي يغطيها نظام رصد مخاطر السوق. في الواقع، يرتبط مخطر سعر الفائدة ارتباطاً وثيقاً بأنشطة الوساطة البنكية عن طريق تحويل الموارد القصيرة الأجل إلى موارد عمالة متوسطة وطويلة الأجل. أي تغيير سلبي في سعر الفائدة قد يؤدي إلى تلف ربحية المؤسسة الانتمانية، أو حتى تشكيل تهديد كبير لأموالها عندما يطرأ تغيير كبير على سعر الفائدة. طبقاً لمقتضيات الدورية G/2007/30 المتعلقة بإدارة مخاطر سعر الفائدة، ينقل القرض الفلاحي للمغرب بصفة دورية لمجلس الإدارة الجماعية ولبنك المغرب تقارير مفصلة حول مخاطر أسعار الفائدة. تستند سياسة القرض الفلاحي للمغرب فيما يتعلق بـALM على تحسين الإدارة المثلى للودائع والاعتمادات عن طريق توجيه استراتيجية تتعلق بالودائع والاعتمادات. كما تضمن ALM تتبعاً منتظماً لمخطر سعر الفائدة وتحمل تغطية الفجوات المحتملة لهذه الأسعار في الحدود التي وضعتها لجنة ALM. وحتى الآن، لم يلجأ القرض الفلاحي للمغرب إلى عمليات تغطية عبر التحوط.

مخطر الصرف

على غرار جميع المؤسسات البنكية، يتعرض القرض الفلاحي للمغرب لمخطر الصرف المرتبط بمختلف النشاطات (الاقتراضات بالعملة، الاعتمادات بالعملة، الصرف لأجل...). يُمكن للبنك أن يُعاني تطوراً لأسعار الصرف المستقبلية عكس مصلحته وأن يسجل نتيجة لذلك تقليص هامشه.

مخطر السيولة

يُشكل مخاطر السيولة خطر تعرض البنك للخسارة دون أن تكون لديه السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب.

يُمكن لهذا المخاطر أن ينتج عن هيكل الميزانية بسبب عدم التطابق بين الاستحقاقات الفعلية الخاصة بالخصوم والأصول، متطلبات تمويل أنشطة مستقبلية، سلوك العملاء، اضطرابات محتملة في الأسواق أو تذبذب في الأوضاع الاقتصادية. يهدف تدبير مخاطر السيولة إلى ضمان وصول البنك إلى الأموال اللازمة لسداد التزاماته المالية عند استحقاقها. قبل التوافق مع النسبة الدنيا التنظيمية المطلوبة من قبل بنك المغرب، يلجأ البنك إلى تدبير منضبط لميزانيته ويقوم بتتبع شهري لسيولته على المدى القصير. تنطوي إدارة هذا المخاطر على الحفاظ على مستوى كاف من الأصول السائلة وأموال موفرة ومتنوعة.

تتألف محفظة السندات أساساً من سندات الخزينة ومن سندات قابلة للتداول.

يرتكز مخاطر السيولة على:

- تتبع نسب السيولة حسب المتطلبات الداخلية والمتطلبات التي تفرضها النصوص التنظيمية.
- تتبع محفظة الاستثمارات وتوقعات التدفقات النقدية.
- الحفاظ على مجموعة متنوعة من مصادر التمويل، ورصد تركيز الودائع حسب نوع المنتج.

يُعدّ القرض الفلاحي للمغرب لاعباً رئيسياً في السوق النقدية وبين-البنكية من خلال أنشطته في السوق. إن تموضع القرض الفلاحي للمغرب مكّنه من الوصول في مدة قصيرة إلى جانب بنك المغرب إلى مصاف بنوك ومؤسسات مالية أخرى فيما يتعلق بعمليات الشراء.

تدبير مخاطر الطرف المُقابل

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية ودخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقمًا وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للطرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطر الطرف المقابل، تتولى هيئة "مخاطرة الائتمان" داخل قطب التدبير الشامل للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحيات الضمانات وتقدير حجم النشاط للزبون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة.

وعلاوة على ذلك، يُطور القرض الفلاحي للمغرب نظام تصنيف لتقييم جميع الأطراف المقابلة. يتماشى نظام التقييم هذا مع متطلبات اتفاقية 'بازل 2'. وهكذا، يستند تنفيذ نهج التقييم الداخلي على متطلبين أساسيين وهما اللذان سيمكنان كل مؤسسة ائتمان من اختيار الأنظمة والأساليب التي تناسب أنشطتها.

يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على نظام تصنيف يغطي مجموع شرائح العملاء. كما يتوفر علاوة على ذلك، على نظام تصنيف خاص بـPMEA بالمغرب وهو خاص بالمخاطر في القطاع الزراعي، كما يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على تصنيف ائتماني يُمكن من تقييم المخاطر الكامنة في الائتمان استناداً إلى حالة المدين المالية، إمكانية تطوره والقطاع الذي ينشط فيه. يتميز القطاع الزراعي بتنوعه وكثرة تعرضه لمخاطر المناخ. واعترافاً منها بخبرتها في هذا المجال، توأكب مؤسسة القرض الفلاحي للمغرب الفلاحين في تطورههم وذلك بتوفير منتجات مالية محددة لهم ومنتجات التأمين المناسبة للتأمين على هذا النوع من المخاطر.

وعلاوة على ذلك، بدأ القرض الفلاحي للمغرب سنة 2009 عملية إنشاء شركات تابعة تكون مهمتها الخدمات العامة عبر إنشاء مؤسسة 'أرضي' وشركة 'تمويل الفلاح' التي تمكن من تحديد المخاطر المرتبطة بهذا القطاع ومنح هذه الكيانات عروض التأمين المناسبة.

مخطر الملاءة

يُمكن الحديث عن مخطر الملاءة عندما لا يكون البنك قادراً على الوفاء بالتزاماته تجاه دائنيه.

مخطر المنافسة

يفرض القرض الفلاحي للمغرب نفسه من خلال شبكة متخصصة وخبرة كبيرة في القطاع كرائد في تمويل الصناعة الزراعية، وذلك على الرغم من ظهور منافسين جدد والاهتمام المتزايد من بعض الجهات بهذا المجال. إن استراتيجية تمويل هذا القطاع تتوفر من خلال التزامها بخطة المغرب الأخضر بميزانية أولية تبلغ 20 مليار درهم مستحقة في 2013 وميزانية أخرى تبلغ 25 مليار درهم مستحقة في مارس 2014. على أساس هذه التوقعات، أنشأ القرض الفلاحي للمغرب خطة لتعزيز رأس المال لتلبية التزاماته في هذا القطاع والتأكيد على موقعه كرائد في هذا المجال.

المخطر العملياتي

يُعرّف الخطر العملياتي بمخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخليّة والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. للتحكم في والتخفيف من المخاطر التشغيلية، يتوخى اتخاذ عدة إجراءات:

- تعزيز المراقبة.
- تغطية الأخطار عن طريق إرساء التأمين
- وضع خطط لاستمرارية العمل.

يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على نظام مراقبة يُمكنه من التخفيض من المخاطر التشغيلية في نفس الوقت الذي تُمكن فيه سياسات التأمين من التخفيف من المخاطر المتعلقة بالأضرار اللاحقة بالمحلات، الاحتمالات، سرقة أشياء ذات قيمة والمسؤولية المدنية. إن هذا الجهاز التنظيمي في عين المكان، والمعتمد على أساس CRO يُمكن من انتعاش أحداث المخاطر.

خطر التركيز القطاعي المرتبط بمهمة الخدمة العمومية

إن انخراط مجموعة القرض الفلاحي في الخدمة العمومية يلقي على عاتقه مسؤولية تنشيط العالم القروي بكل تجلياته. ومن هذا المنطلق، لا يمكن الحديث عن خطر التركيز القطاعي، لكون المجموعة تُشرف على كافة مجالات الخدمات (من نقل وعقار وغير ذلك من المجالات) وليس فقط القطاع الفلاحي.

الخطر المرتبط بالاعتماد الهيكلي لهوامش الوساطة

تاريخياً، حظى هامش فائدة القرض الفلاحي بالنصيب الأكبر من تكوين دخله البنكي الصافي. لكن يسعى البنك لتنويع مصادر الربحية (نسبة هامش الفائدة في الناتج البنكي الصافي ارتفعت من 92% في عام 2012 إلى 87% في يونيو 2015).

في إطار تنويع مصادر مردودية البنك، اتخذ القرض الفلاحي عدة إجراءات ترمي إلى تعزيز مساهمة منتوجات العمليات المالية المرتبطة بتدبير وسائل الأداء (مثل العمولة المطبقة على البطاقة البنكية). وبالتالي، فقد تم تسجيل تطور على مستوى مساهمة هامش عمولة البطاقة البنكية في بنية الناتج الوطني الخام منذ السنة المالية 2013، منتقلة من 10% إلى 12% خلال النصف الأول من سنة 2015.

تنبيه

إن المعلومات المُشار إليها في هذا البيان لا تُشكل سوى جزءاً من بيان المعلومات المؤشر عليه من قبل مجلس القيم المنقولة تحت المرجع رقم: VI/EM/030/2015 بتاريخ 05 نونبر 2015. يُوصي مجلس القيم المنقولة بالإطلاع على نصّ بيان المعلومات الكامل الموضوع رهن إشارة العموم.